

# نظرة استشرافية في التعامل مع نصوص أئمة النقد في الحديث

بحث مقدم للملتقى الدولي مستقبل الدراسات الحديثية

-رؤية استشرافية-

جامعة القصيم المملكة العربية لاسعودية

المنعقد يومي 15-16 جانفي 2019م

من إعداد: الدكتور سامي رياض بن شعلال

أستاذ الحديث وعلومه

جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية



## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، سيّدنا محمد ابن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

لقد منّ الله تعالى على عباده أن أنزل إليهم أعظم كتاب وهو القرآن الكريم، قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

ومن تمام منته تعالى أن أرسل إلينا رسولا يبيّن لنا هذا الكتاب، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وانتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقد خلف لأُمَّته كمّا هائلا من الأحاديث، حدّث بها عنه الصحب الكرام ﷺ، وأخذها عنهم الأتباع رحمهم الله، وأدّوا الأمانة لمن بعدهم، وكان ممن جاء بعدهم رواة للحديث كثير، منهم ثقات عدول أتقنوا الرواية، ومنهم ضعفاء أصحاب وهم وغفلة، ومنهم ما بين ذلك، ومنهم كذبة افتروا على رسول الله ﷺ...

وقد قبض الله تعالى رجلا أفنوا أعمارهم في الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ، فميّزوا بين الأصيل والدخيل، وصنّفوا الرجال بثبوتٍ و يقين، وتركوا لنا إرثا عظيما في نقد الرواة والمرويات، فكانوا بحق أصحاب صنعة، وفرسان ميدان النقد الحديثي، وجمعوا هذا العلم من أطرافه، حتى عُدَّ ذلك عند الغرباء عن هذا العلم من الكهانة، قال عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله: "إنكارنا للحديث عند الجهال كهانة"<sup>(١)</sup>.

لذلك كله لزم المشتغلين بالنقد الحديثي التسليم لأئمة الحديث، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "...وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه"<sup>(٢)</sup>.

ولقائل أن يقول: كيف يقرر الحافظ ابن حجر وجوب التسليم للأئمة النقاد، وقد رد الرازيان والدارقطني والشهيد ابن عمار وغيرهم على الشيخين، وحكم مسلم على أحاديث رواها شعبة بالوهم، إلى غير ذلك مما نقل من ردود واعتراضات؟

والجواب على ذلك من جهتين:

أولا: أنّ تلك الردود كانت معتبرة عند أهل النقد لكونها مبنية على أسس علمية، ناتجة عن فهم صحيح لكلام الإمام المردود عليه.

ثانيا: أنّ فكرة هذا البحث تكمن في بيان إشكالية الفهم، وذلك لما لها من أهمية في العملية التعليمية، وضرورة تدريب طلبة الحديث على عدم التسرع في ردّ كلام أئمة النقد، دون فهم المراد من كلامهم، وتفسير كلامهم في إطار منهج العام واصطلاحاتهم.

(١) علل ابن أبي حاتم (٣٨٩/١). تحقيق فريق من الباحثين، بعناية الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح: (٧٢٦/٢). تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراجية الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك في معرض على ردّه على منتقدي الإمام الترمذي، فقال رحمه الله: "فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن يُروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه؟ فالجواب: أنّ الترمذي لم يعرف الحسن المطلق، وإنما عرّف بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن من غير صفة أخرى، وذلك أنّه يقول في بعض الأحاديث: (حسن)، وفي بعضها: (صحيح)، وفي بعضها: (غريب)، وفي بعضها: (حسن صحيح)، وفي بعضها: (حسن صحيح غريب).

وتعريفه إنّما هو وقع على الأول فقط، وعبارته تُرشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: وما قلنا في كتابنا: حديث حسن؛ فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا، إذ كلّ حديث يُروى ولا يكون راويه متّهما بكذب، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذّاً؛ فهو عندنا حديث حسن.

فعرّف بهذا أنّه إنّما عرّف الذي يقول فيه: حسن فقط، أمّا ما يقول فيه: حسن صحيح، أو: حسن غريب، أو: حسن صحيح غريب؛ فلم يعرج على تعريفه؛ كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه: صحيح فقط، أو: غريب فقط.

وكأنّه ترك ذلك استغناءً بشهرته عند أهل الفنّ، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه: حسن فقط؛ إمّا لغموضه، وإمّا لأنّه اصطلاح جديد، ولذلك قيده بقوله: عندنا، ولم ينسبه إلى أهل الحديث... وبهذا التّفكير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها، فله الحمد على ما ألهم وعلم<sup>(٣)</sup>.

والذي أوقعهم في هذا الإشكال، ومن ثمّ الاعتراض على الإمام الترمذي تفسير مصطلحاته بفهمهم، وكان ينبغي "حمل الأمر على فهم الترمذي واجتهاده؛ لأنّ الأصل أنّه لا يخالف ما اشترطه في تعريفه الذي حكاه بنفسه عن عمله في كتابه، ولعلّ هذا خير ما يعتذر به عن الإمام الترمذي رحمه الله"<sup>(٤)</sup>.

وعليه فإنّ من أهمّ ما ينبغي أن تُعتنى به المناهج الدراسية عبر مختلف المراحل التعليمية: حثّ الطالب على ضرورة الفهم الصحيح وتدريبه عليه، لضمان تصور العلوم تصورا لا لبس فيه، ولن يتحقق التصور السليم إلاّ بفهم نصوص وأقوال علماء كلّ فنّ فهما موافقا لمراهم، وهذا لا يتحقق أيضا إلاّ بممارسة لغتهم ممارسة طويلة، وتبوع اصطلاحاتهم، والنظر فيها في إطار منهجهم العام.

ذلك أنّ الفهم الصحيح لكلام الأئمة النقاد يعين على حسن التطبيق، ويبقى صاحبه من العثرات، فإنّ من يحفظ كلام الأئمة من دون فهم مقصد كلامهم كجسد لا روح له، كما أنّ حسن الفهم من أعظم النعم التي يتفضل الله تعالى بها على عباده<sup>(٥)</sup>، وما استحقّ عبدالله بن عباس رضي الله عنهما القرب من مجلي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع صغر سنّه إلاّ بسبب ما آتاه الله تعالى من حسن الفهم<sup>(٦)</sup>.

(٣) زهرة النظر: (ص/٦٧-٦٨). بعناية الدكتور نور الدين عتر، مكتبة الضباح دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، وينظر شرح موقظة الذهبي للدكتور الشريف حاتم العوني: (ص/٣٩).

(٤) الحديث الحسن لذاته ولغيره للدكتور خالد الدريس: (٣/١٠٦٤). دار أضواء السلف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

(٥) ينظر أعلام الموقعين للإمام ابن القيم رحمه الله: (١/٨٧). تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل بيروت، (١٩٧٣م).

(٦) ينظر البداية والنهاية للإمام ابن كثير الدمشقي: (٨/٢٩٩). دار الفكر بيروت، (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

والفهم الصحيح لكلام أئمة الحديث مقوم هام من مقومات الباحث في علوم الحديث، وهو أن يفهم هذا الفن العظيم الفهم الشامل النقي كما جاء عن فرسانه، والواجب يقتضي أن يبذل الباحث في علوم الحديث -وبخاصة في علم العلل- الجهد لتصحيح الفهم الخاطيء، والرجوع إلى الفهم الصحيح ما أمكنه إلى ذلك سبيلا. وفي المقابل فإنّ سوء الفهم عن الأئمة أصل كل اعتراض على ترجيحاتهم وتحريراتهم، فما اعترض عليهم معترض ولا خالف حكمهم إلّا بسبب سوء الفهم في الغالب، والفهم الفاسد هو الذي لم يستمد من معرفة لغة القوم.

ولعل سوء الفهم يرجع إلى أسباب، أهمها:

### ١/ العصبية للموروث العلمي والبناء على معلومات مسبقة:

إنّ تفسير كلام الأئمة النقاد تفسيرا بعيدا عن مرادهم، انطلاقا من موروثات علمية اكتسبت من كتب المتأخرين ثمّ التعصب لهذا التفسير، يعد من أهم أسباب سوء الفهم، والباحث الذي يسلك هذا النهج لا يرى الحق والصواب إلا فيما جنح إليه، حتى إذا اصطدم مع تطبيقات ونصوص الأئمة النقاد نجده يتكلف لكي يستنطقها بالذي يريده، فيقع في الفهم الخاطيء ولا بد.

### ٢/ الجهل بلغة الأئمة النقاد:

لا شك أنّ الذي لا يمارس لغة أئمة الحديث، سينزّل كلامهم على غير مرادهم، ممّا يؤدّي به إلى الفهم الخاطيء - وبخاصة في مسائل العلل الدقيقة -، كما أنّ عدم الاستيعاب لمعنى الكلام هو أصل للمخالفة والاعتراض.

"فمن وجد من نفسه مخالفة كثيرة لأهل العلم في الحكم على الأحاديث، فليعلم أنّ هذا إنّما أتى من أمرين، قد يجتمعان، وقد ينفردان.

أحدهما: عدم ضبط القاعدة التي بنى عليها حكمه على وفق ضبط أهل العلم لها.

ثانيها: ضبط القاعدة نظريا فقط، وعدم التفقه في كيفية تطبيقها، كما كان أهل العلم من الفقه والفهم والخبرة، بالقدر الذي يؤهلهم لمعرفة متى وأين تُنزل القاعدة، و لا تنزل"<sup>(٧)</sup>.

### ٣/ الخلل في مصادر تلقي كلام الأئمة النقاد:

إنّ البعد عن المصادر التي تنقل كلام أئمة النقد وعد الرجوع إليها في فهم كلامهم، يعد من أهمّ الأسباب التي تؤدي إلى الخلل والانحراف في الفهم، فالنقد الحديثي له بابه، ومن لم يأت هذا العلم من بابه زاع في الفهم، لأنّه لم يتلق هذا العلم الغامض من أهله.

### ٤/ التسرع والعجلة:

إنّ التسرع والعجلة في تفسير كلام الأئمة النقاد قد يؤثر على دقة فهم مرادهم، وبخاصة إذا شكل الباحث فكرة حول مقصود الناقد ولم يجمع كلامه في المسألة.

ولعل من المفيد أن أسوق هنا كلاما للحافظ ابن حجر يبين ضرورة فهم تصرفات الأئمة في النقد، وعدم الإيراد عليهم قبل فهم مقصدهم، قال رحمه الله تعليقا على حديث أخرجه الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله من

(٧) ينظر الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (ص/٣٨) لأبي معاذ طارق عوض الله. مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٨م).

طريق موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك»<sup>(٨)</sup>:

"وهو متعقب - أيضا -<sup>(٩)</sup>، وقد عرفناه من حديث سهيل من غير هذا الوجه، فرويناه في الخلعات مخرجا من أفراد الدارقطني من طريق الواقدي: ثنا عاصم بن عمر، وسليمان بن بلال، كلاهما عن سهيل به. ورويناه في كتاب الذكر لجعفر الفريابي، قال: ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا سهيل. ورويناه في الدعاء للطبراني من طريق ابن وهب، قال: حدثني محمد بن أبي حميد عن سهيل. فهؤلاء أربعة رووه عن سهيل من غير الوجه الذي أخرجه الترمذي، فلعله إنما نفى أن يكون يعرفه من طريق قوية؛ لأن الطرق المذكورة لا يخلو واحد من مقال. أما الأولى: فالواقدي متروك الحديث.

وأما الثانية: فإسماعيل بن عياش مضعف في غير روايته عن الشاميين ولو صرح بالتحديث. وأما الثالثة: فمحمد بن أبي حميد وإن كان مدنيا، لكنه ضعيف - أيضا -، وقد سبق الترمذي أبو حاتم إلى ما حكم به من تفرد تلك الطريق عن سهيل، فقال: فيما حكاه ابنه عنه في العلل: لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة رضي الله عنه. قال: وأما رواية إسماعيل بن عياش، فما أدري ما هي؟ إنما روى عنه إسماعيل أحاديث يسيرة.

فكأن أبا حاتم استبعد أن يكون إسماعيل حدث به، لأن هشام بن عمار تغير في آخر عمره، فلعله رأى أن هذا مما خلط فيه، ولكن أورد ابن أبي حاتم على إطلاق أبيه طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة التي قدمناها، ثم اعتذر عنه بقوله: كأنه لم يصحح رواية عبد الرحمن بن أبي عمرو عن المقبري. وهذا يدل على أنهم قد يطلقون النفي، ويقصدون به نفي الطرق الصحيحة، فلا ينبغي أن يورد على إطلاقهم مع ذلك الطرق الضعيفة - والله الموفق -<sup>(١٠)</sup>.

وقد تناولت الموضوع من خلال خطة قُسمت إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة فقد بيّنت فيها أهمية الفهم الصحيح، وكذا أسباب سوء الفهم، وأما المبحث الأول فضمنته جملة من الأمثلة تم الاعتراض على الأئمة انطلاقا من سوء فهم لمرادهم، والمبحث الثاني خصصته للكلام حول الاحتياجات التدريبية لطلبة الحديث للتأسيس لهذه الفكرة، ثم ختمت البحث بذكر نتائجه وجملة من التوصيات.

### المبحث الأول: أمثلة على سوء فهم كلام بعض الأئمة النقاد

إنّ النقد الحديثي من أعظم العلوم التي خلفها لنا أسلافنا، ولا شك أنّ فهم هذا العلم الجليل فهما صحيحا يضمن لنا سلامة السنة من التغيير أو التبديل.

(٨) أخرجه في الجامع، الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من المجلس، حديث رقم: [٣٧٦٢]. ثم قال أبو عيسى رحمه الله: "هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه".

(٩) أي متعقب في حكمه على الحديث بقوله: "لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه".

(١٠) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/٧٢٢-٧٢٣). تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراجحة المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة (١٩٩٤هـ-١٤١٥).

ولبيان أهمية الفهم الصحيح لكلام أئمة الحديث ونقاده، سأورد أمثلة وقع فيها الاعتراض عليهم بسبب سوء فهم مرادهم، وذلك الآتي.

### المطلب الأول: الاعتراض على البخاري

إن السبب الرئيس في الفهم الخاطئ، هو تفسير كلام نقاد الحديث بما استقر لدى المنتقد من خلفيات علمية بعيدا عن لغتهم واصطلاحاتهم، وقد يزداد عمق سوء الفهم حينما يؤخذ ذلك التفسير مُسَلِّما، حتى إذا ما جاء مَنْ يريد أن يكشف عن حقيقة اصطلاحات ولغة الأئمة صعب ذلك عليه، لقوة ما استقر في الأذهان بسبب الفهم الخاطئ.

وفيما يلي أذكر مثالين تم الاعتراض فيهما على صنيع الإمام البخاري رحمه الله:

### المثال الأول:

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حدَّثنا هناد، حدَّثنا عبدالسَّلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني<sup>(١١)</sup>، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس: أنه رأى النَّبِيَّ ﷺ نام وهو ساجد حتى غَطَّ - أو نفخ - ثم قام يصلي، قلت: يا رسول الله! إنك قد نمت، قال: «إِنَّ الوضوءَ لا يجب إلا على من نام مضطجعا، فإنه إذا نام استرخت مفاصله»<sup>(١٢)</sup>. سألتُ محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: هذا لا شيء؛ رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة. قلتُ: أبو خالد كيف هو؟ قال: صدوق، وإنما يهم في الشيء. قال محمَّد: وعبدالسَّلام بن حرب صدوق"<sup>(١٣)</sup>.

قال الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله تعليقا على قول البخاري: (ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة): "إشارة إلى المحكي عن البخاري أو غيره من اشتراطه في الاتصال السماع ولو مرة"<sup>(١٤)</sup>.

وقال الحافظ الزيلعي رحمه الله: "وكان هذا على مذهبه في اشتراطه في الاتصال السماع، ولو مرة"<sup>(١٥)</sup>.

هذا ما فهمه ابن دقيق العيد والزيلعي رحمهما الله من كلام البخاري المشار إليه، إلا أنَّ البخاري رحمه الله لا يريد بقوله: "ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة" - وهو ابن دعامة السدوسي - الحكم على الحديث

(١١) هو يزيد بن عبدالرحمن الأسدي الكوفي، كان مرجئيا، وثقه العجلي، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق ثقة"، وجرحه ابن سعد، وابن حبان. ولخص الحافظ القول فيه فقال: "صدوق يخطئ كثيرا، وكان يدلس من السابعة". ينظر: الطبقات الكبرى: (٣١٢/٩)، والتاريخ الكبير: (٣٤٦/٨)، والعلل ومعرفة الرجال: (٤٢٣/١)، والجرح والتعديل: (٢٧٧/٩)، ومعرفة الثقات: (٣٩٩/٢)، وكتاب المجروحين: (١٠٥/٣)، وتقريب التهذيب: (ص/٦٣٦).

(١٢) أخرجه الترمذي في الجامع أيضا أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من النوم، حديث رقم: [٧٧]، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: في الوضوء من النوم، حدث رقم: [٢٠٢]، والبيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب الحدث، باب: ما رُود في نوم الساجد، حديث رقم: [٦٠٠].

(١٣) العلل الكبير (ص/٤٥) حديث رقم: [٤٣]. تحقيق مجموعة من الباحثين، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩-١٩٨٩م).

(١٤) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام: (٢٢٢/٢). تحقيق سعد بن عبدالله آل حميد، درا المحقق للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

(١٥) نصب الراية لأحاديث الهداية: (١٧٧/١). بعناية مجَّد عوامه، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ومؤسسة الريان بيروت، والمكتبة المكية، الطبعة الأولى (١٤١٨-١٩٩٧م).

بالانقطاع، وإِثْمًا أشار إلى وقوع الخطأ والوهم، فإنَّ أبا خالد الدالاني، عن قتادة مَّا يستغرب عنده، فهو سند مركب بسبب وقوع الوهم من أحد الرواة، وإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل.

قال أبو داود رحمه الله<sup>(١٦)</sup>: "ذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل، فانتهرني استعظاما له، وقال: ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة؟! ولم يعبأ بالحديث".

قال البيهقي رحمه الله: "يعني به أحمد ما ذكره البخاري من أنَّه لا يُعرف لأبي خالد الدالاني سماعٌ من قتادة"<sup>(١٧)</sup>.

ولهذا قال الإمام أبو داود رحمه الله: "هو حديث منكر، لم يروه إلاَّ يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة، وروى أوَّله جماعة عن ابن عباس ولم يذكروا شيئاً من هذا"<sup>(١٨)</sup>.

فظهر بما تقدّم أنّ علة الحديث عند الإمام البخاري لا علاقة لها بانقطاع السند، وإِثْمًا تتلخص في نقطتين: التفرد والمخالفة، فقد نص غير واحد من الأئمة على تفرد الدالاني برواية الحديث عن قتادة، منهم الإمام أبو داود كما تقدّم آنفاً، وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "تفرّد به أبو خالد الدالاني ولا يصح"<sup>(١٩)</sup>.

وأما المخالفة فظاهرة في كلام الإمام البخاري المتقدّم: "هذا لا شيء، رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية"، ثمَّ سأله الترمذي عن حال أبي خالد، فقال: "صدوق، وإِثْمًا يهيم في الشيء".

فالظاهر أنّ الإمام البخاري يتهم الدالاني بهذا السند، لوهم وقع منه فروى الحديث عن قتادة، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وقد نقل الترمذي عنه أنّه قال في يزيد الدالاني: "كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلاَّ أربعة أحاديث. وما يدرية! أولاً يرضى أن ينجو رأساً برأس حتى يقول مثل هذا"<sup>(٢٠)</sup>.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "يشير البخاري إلى أن أبا خالد في نفسه ليس بقوي، فكيف يتكلم في غيره"<sup>(٢١)</sup>.

وإلى جانب وقوع الوهم من الدالاني، فقد خالف سعيد بن أبي عروبة حيث رواه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما، وابن أبي عروبة من الثقات الأثبات النبلاء، وهو من أثبت الناس في قتادة، يقول يحيى بن معين

(١٦) أخرجه في سننه كما في موضع التخريج.

(١٧) ينظر الموضع المتقدم من سننه كما في تخريج الحديث أيضاً.

(١٨) ينظر السنن كما في موضع تخريج الحديث المتقدم.

(١٩) السنن، كتاب الطهارة، باب: ما روي فيمن نام قاعداً أو قائماً ومضطجعاً، حديث رقم: [٥٩٦]. حققه وضبط نصه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

(٢٠) العلل الكبير: (ص/٣٨٨).

(٢١) شرح علل الترمذي: (٢/٨٥٢ هام).



رحمه الله: "أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدّثك من هؤلاء الثلاثة بحديث - يعني عن قتادة - فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره" (٢٢).

ولا يبعد أن يكون الخطأ وقع ممّن الدالاني، وهو عبدالسلام بن حرب أبو بكر الملائي الكوفي، ففي واقع الأمر هو من تفرد بالحديث عن الدالاني، قال أبو أحمد الحاكم الكبير رحمه الله: "لا أعلم أحدا روى هذا الحديث غير عبدالسلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة" (٢٣).  
وقال ابن عدي رحمه الله: "وهذا بهذا الإسناد عن قتادة لا أعلم يرويه عنه غير عن أبي خالد، عن أبي خالد عبدالسلام" (٢٤).

وعبدالسلام بن حرب مختلف فيه، قال عنه ابن المبارك: "قد عرفته"، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه (٢٥)، وقال ابن سعد: "كان به ضعف في الحديث" (٢٦)، وقال يحيى بن معين: "صدوق" (٢٧)، وقال أبو حاتم الرازي: "ثقة صدوق" (٢٨).

ومهما تكن حال عبدالسلام بن حرب، فإنّه قد وقع في بعض الوهم (٢٩)، والبخاري رحمه الله سكت عنه في تاريخه (٣٠)، وقال عن حديث: "رواه عبدالسلام بن حرب، عن سعيد، عن قتادة وقَلْبُهُ، فقال: عن أبي مسلم، عن أبي شريح" (٣١).

والذي يعنيننا في دراسة هذا الحديث أنّ البخاري رحمه الله أعلّ الحديث بلا شكّ، وقد عدّ رواية أبي خالد عن قتادة قرينة على وقوع الخطأ والوهم (٣٢).

(٢٢) ينظر تهذيب الكمال للمزي: (٩/١١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤١٤/٦).

(٢٣) كتاب الأسماء والكنى: (٢٥٥/٤).

(٢٤) الكامل: (٢٧٧/٧). وينظر الناسخ والمنسوخ في الحديث لابن شاهين: (ص/١٣٢). وقد ذكر يحيى بن معين أنّ عبدالسلام بن حرب يروي عن أبي خالد الدالاني نسخة، ولعلّ هذا الحديث منها. ينظر الكامل لابن عدي: (٣٣١/٥).

(٢٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: (٤٨٥/٣).

(٢٦) الطبقات الكبرى: (٥٠٨/٨).

(٢٧) تاريخ الدارمي: (ص/١٥٧) ترجمة رقم: [٥٥٠]. وقال مرة: ثقة كما في سؤلات ابن محرز ترجمة رقم: [٥٠٤]، وأخرى: لا بأس به يكتب حديثه، كما في تهذيب الكمال: (٦٩/١٨).

(٢٨) الجرح والتعديل: (٢٧٨/٩). بعناية عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة دار المعارف العثمانية بمبدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).

(٢٩) ينظر على سبيل المثال: علل ابن أبي حاتم: (٦٢٩/١) فقرة رقم: [١٥٧]، فقد سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو غسان التهدي، عن عبدالسلام بن حرب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي مسلم، عن أبي شريح، عن سلمان، عن النبي ﷺ في المسح على الخفين والعمامة، فقال أبو زرعة: "هذا الحديث وهم فيه عبدالسلام بن حرب"، وذكر الصواب.

وحكم الدارقطني على حديث آخر رواه عبدالسلام بن حرب بالوهم، فقال: "وهم فيه وهما غليظا". العلل: (٢٥٢/١٣).

(٣٠) (٦٦/٦).

(٣١) ينظر العلل الكبير للترمذي: (ص/٥٧).

(٣٢) ينظر: علوم الحديث للمليباري: (ص/١٤٣)، وتحرير علوم الحديث للجديع: (٧٧١/٢).

## المثال الثاني:

قال الترمذي في العلل الكبير أيضا: (ص/٢٤٢) رقم: [٤٣٩]: "حدثنا الحسين بن يزيد، حدثنا حفص بن غياث، عن ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «ما اصطدتموه وهو حي فكلوه، وما وجدتموه ميتا طافيا فلا تأكلوه»<sup>(٣٣)</sup>.

سألت محمدا عن هذا الحديث؟ فقال: ليس هذا بمحفوظ، ويروى عن جابر خلاف هذا، ولا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا<sup>(٣٤)</sup>.

إنّ المتأمل في كلام البخاري رحمه الله يلحظ أنّ الحديث معلول عنده لغرابة سنده، ولذا قال رحمه الله: "ليس هذا بمحفوظ"، ولم يقصد بقوله: "لا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا" الحكم على الحديث بالانقطاع بين ابن أبي ذئب وأبي الزبير رضي الله عنه، وإنّما أشار رحمه الله إلى وقوع الخطأ "في هذا الحديث ممّن دون ابن أبي ذئب... حيث إنّ رواية ابن أبي ذئب عن أبي الزبير غير معروفة إلاّ في هذا السند، فالظاهر أنّ الراوي الذي أخطأ دخل عليه إسناد في إسناد"<sup>(٣٥)</sup>.

وهنا أيضا تعقّب ابن الترمذي الإمام البخاري، فقال رحمه الله: "وقول البخاري: (لا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا)، هو على مذهبه في أنّه يشترط لاتصال الإسناد المعنعن ثبوت السماع، وقد أنكر مسلم ذلك إنكارا شديدا، وزعم أنّه قول مخترع، وأنّ المتفق عليه أنّه يكفي للاتصال إمكان اللقاء والسماع، وابن أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بلا خلاف، وسماعه عنه ممكن"<sup>(٣٦)</sup>.

الملاحظ أنّ العلامة ابن الترمذي رحمه الله قد يممّ نحو مسألة لم يتعرض لها البخاري هنا أصلا، وهي مسألة عنعنة المعاصر، وبغض النظر عن الراجح فيها، وملابسات قول مسلم حولها، "فإنّ تعقّب البخاري بقول مسلم... دليل على عدم فهم وجه إعلال الإمام البخاري لهذا الحديث؛ فإنّ البخاري عليه رحمة الله لا يقصد الإعلال بالانقطاع بين ابن أبي ذئب وأبي الزبير، حتّى يصحّ أن يردّ عليه بأنّ إمكانية سماعه منه كافية للحكم بالاتصال.

بل لو ذكر الراوي لفظ السماع بينهما، فقال - مثلا - : (عن ابن أبي ذئب، حدثنا أبو الزبير)، لما صحّ البخاري الحديث أيضا، ولما كان مجيء لفظ السماع دافعا للعلة التي أعلّ البخاري الحديث بها؛ ذلك لأنّ البخاري

(٣٣) وأخرجه أيضا الإمام البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيد والذبائح، باب: من كره أكل الطافي: حديث رقم: [١٩٥١٨]. ثمّ قال رحمه الله: "وقد رواه أيضا يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير مرفوعا، ويحيى بن أبي أنيسة متروك لا يحتجّ به. ورواه عبدالعزيز بن عبيدالله، عن وهب بن كيسان، عن جابر مرفوعا، وعبدالعزیز ضعيف لا يحتجّ به. ورواه بقیة بن الوليد، عن الأوزاعي، عن أي الزبير، عن جابر مرفوعا، ولا يحتجّ بما تفرد به بقیة، فكيف بما يخالف فيه".

(٣٤) ينظر أيضا السنن الكبرى للبيهقي: (٤٢٥/٩)

(٣٥) من كلام الشيخ أبي معاذ طارق عوض الله حفظه الله، ينظر الإرشادات: (ص/٢٧١).

(٣٦) الجوهر النقي المطبوع بمأمش السنن الكبرى للبيهقي: (٢٥٦/٩). وقد اعترض الزيلعي أيضا على البخاري في هذا الموضوع كما في نصب الراية: (٢٠٣/٤).

يُحْتَجُّ في هذا الحديث واحداً ممن دون ابن أبي ذئب في الإسناد، فمهما ذكر ذلك المخطئ في روايته تصريح ابن أبي ذئب بالسماع من أبي الزبير، فإن ذلك لا يدفع عنه الخطأ عند الإمام البخاري<sup>(٣٧)</sup>.

### المطلب الثاني: أمثلة عند غير البخاري تؤكد على صنيعه.

ما تقدم ذكره عن الإمام البخاري رحمه الله هو صنيع غيره من الأئمة، وسأورد أمثلة تبين اتفاقهم مع البخاري في لغة النقد، ومن ذلك الآتي:

أولاً: يقول الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله: "سمعتُ أبي يقول: روى أبو عوانة، عن الحكم، عن عاصم بن ضمرة، عن عليّ، قال: إذا قعد المصلي مقدار التشهد، فقد تمت صلاته.

قال أبي: هذا حديث منكر؛ لا أعلم روى الحكم بن عتبة عن عاصم بن ضمرة شيئاً، وقد أنكر شعبة على أبي عوانة روايته عن الحكم، وقال: لم يكن ذاك الذي لقيته الحكم. قال أبي: ولا يُشبه هذا الحديث حديث الحكم<sup>(٣٨)</sup>.

مراد الإمام أبي حاتم الرازي رحمه الله ببيان الوهم في رواية الحديث عن الحكم بن عتبة عن عاصم بن ضمرة، وقوله: "لا أعلم روى الحكم بن عتبة عن عاصم بن ضمرة شيئاً" قرينة على وقوع الخطأ؛ لأنّ هذا السند ممّا يُستغرب عنده، ولم يستند الإمام أبو حاتم على إمكانية اللقاء بين الحكم وضمرة لثبوت المعاصرة بينهما، فالمسألة ليست لها صلة بذلك، ولا علاقة لها باتصال وانقطاع هاهنا، وإتّما الإشكال في السند نفسه، فهو مركب بسبب الوهم والخطأ من طرف أبي عوانة، وهذا ما يؤكد قول أبي حاتم رحمه الله: "ولا يشبه هذا الحديث حديث الحكم". وأبو عوانة هو الوضّاح بن عبدالله البشكري، سئل الإمام أحمد: أبو عوانة أثبت أم شريك؟ فقال رحمه الله: "إذا حدّث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدّث من غير كتابه فرمما وهم"<sup>(٣٩)</sup>، وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "كتبه صحيحه، وإذا حدّث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة"<sup>(٤٠)</sup>، وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: "استقرّ الحال على أنّ أبا عوانة ثقة. وما قلنا إنّ كحّام بن زيد، بل هو أحبّ إليهم من إسرائيل، وحّام بن سلمة، وهو أوثق من فليح بن سليمان، وله أوهام تجانب إخراجها الشيخان"<sup>(٤١)</sup>.

وبهذا يظهر أنّ مراد أبي حاتم الرازي الإشارة إلى وقوع أبي عوانة في الوهم، والتنصيص على عدم رواية الحكم عن عاصم بن ضمرة شيئاً إمّا هو قرينة على هذا الوهم والخطأ.

(٣٧) طارق عوض الله، الإرشادات: (ص/٢٧٢).

(٣٨) العلل: (١٩٣/٢-١٩٤) فقرة رقم: [٣٠٦].

(٣٩) ينظر الجرح والتعديل: (٤١/٩).

(٤٠) المصدر نفسه. وقال أبو زرعة الرازي رحمه الله في الموضوع نفسه أيضاً: "بصري ثقة إذا حدّث من كتابه".

(٤١) سير أعلام النبلاء: (٢٢١/٨).

ثانياً: قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله أيضاً: "سألتُ أبي عن حديث رواه عبدالواحد بن زياد، عن عاصم بن محمد، قال: حدّثني معاوية بن إسحاق، عن عطاء بن يسار، قال: سمعتُ ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: «سيكون بعدي أمراء يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدتهم...» الحديث<sup>(٤٢)</sup>؟

قال أبي: هذا خطأ، قوله: سمعت ابن مسعود يقول؛ فإنَّ عطاء لم يسمع عبدالله بن مسعود. كذا هو عندي، لم يسمع من ابن مسعود<sup>(٤٣)</sup>.

هذا المثال في غاية الوضوح لهذه المسألة؛ فإنَّ أبا حاتم الرازي رحمه الله لم يعتدّ بلفظ السماع المذكور في إسناد الحديث بين عطاء بن يسار وابن مسعود ﷺ، واعتبر ذلك وهماً من أحد الرواة، وهذا يدل على أنه لم يقصد إعلال الحديث بالانقطاع.

وهذا الذي ذهب إليه أبو حاتم الرازي وافقه عليه ابنه عبدالرحمن كما تقدّم، وهو أيضاً مذهب الإمام البزار، فقد قال رحمه الله: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عبدالله إلاّ بهذا الإسناد، ولا نعلم روى عطاء بن يسار عن عبدالله غير هذا الحديث، ولا نعلمه سمع منه وإن كان قديماً"<sup>(٤٤)</sup>.

هذا... وقد نقل الحافظ المزي عن الإمامين ابن سعد والبخاري رحمهما الله قولهما بسماع عطاء بن يسار من عبدالله بن مسعود ﷺ، فقال رحمه الله في ترجمته: "قال محمد بن سعد والبخاري سمع من ابن مسعود"<sup>(٤٥)</sup>.

كذا قال رحمه الله... وفيه نظر؛ فإنَّ الإمام البخاري لم يجزم بسماع عطاء من ابن مسعود ﷺ بخلاف الإمام ابن سعد.

قال ابن سعد رحمه الله: "...وسمع عطاء بن يسار من أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود..."، وذكر جماعة من الصحب الكرام ﷺ<sup>(٤٦)</sup>.

وأما الإمام البخاري فقال رحمه الله: "سمع أبا سعيد وأبا هريرة رضي الله عنهما، ويقال ابن مسعود وابن عمر ﷺ"<sup>(٤٧)</sup>.

وقد نقل الحافظ الذهبي عن الإمام أبي داود رحمه الله أنه قال: "سمع عطاء من ابن مسعود"<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٢) وتام الحديث: «فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، لا إيمان بعده». أخرجه أحمد في المسند: (٣٧٤/٧) حديث رقم: [٤٣٦٣]، وابن حبان في صحيحه: (٤٠٣/١) برقم: [١٧٧]، والبزار في مسنده: (٢٨١/٥) رقم: [١٨٩٦]. والظاهر أنّ في السند الوارد في المراسيل لابن أبي حاتم سقط؛ فإنَّ أحمد وابن حبان أخرجاه عن عاصم بن محمد، عن عامر بن السَّمُط، عن معاوية بن إسحاق. وأخرجه البزار عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي، عن معاوية بن إسحاق.

(٤٣) كتاب المراسيل: (ص/١٥٦) فقرة رقم: [٥٧٢]. وقال ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه: "ولم يسمع من ابن مسعود". الجرح والتعديل: (٣٣٧/٦).

(٤٤) البحر الزخار: (٢٨١/٥).

(٤٥) تهذيب الكمال: (١٢٧/٢٠). وتبعه الحافظ رحمه الله في تهذيب التهذيب: (١١١/٣)، وهو قول النووي رحمه الله قبله في تهذيب الأسماء واللغات: (٣٣٥/١).

(٤٦) (١٧٢/٧) ترجمة رقم: [١٥٤٣].

(٤٧) التاريخ الكبير: (٤٦١/٦) ترجمة رقم: [٢٩٩٢]. وقريب من قول البخاري قول ابن معين رحمه الله: "يقولون إنّ عطاء بن يسار قد دخل على ابن مسعود". التاريخ برواية الدوري: (٦٤/١) فقرة رقم: [٣٣٠].

ومهما يكن الأمر، فإنّ علة الحديث عند الإمام أبي حاتم لا علاقة لها بانقطاع السند، وإتّما مقصوده بيان خطأ من روى الحديث عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وإن ورد بلفظ السماع، بل إنّ هذا السماع قرينة عنده على وقوع الوهم والخطأ، لأنّ عطاء عن ابن مسعود رضي الله عنه <sup>(٤٩)</sup>.

**ثالثاً:** سئل الإمام أبو الحسن الدارقطني عن حديث طارق بن شهاب، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اقتربت الساعة ولا يزداد الناس على الدنيا إلا حرصاً، ولا يزداد منهم إلا بعداً، وبين يدي الساعة تسليم الخاصة، ويفشو التجارة حتى تعين المرأة زوجها ومن أصابته فاقة فأنزلها بالناس لم يسد فاقته، ومن أنزلها بالله أوشك الله له بالغا»؟

فقال رحمه الله: "يرويه بشير بن سلمان، عن سيّار، واختلف عنه:

فرواه جماعة، منهم: مخلد بن يزيد، ووكيع، ويحيى بن آدم، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو أحمد الزبير، فقالوا كلّهم: عن سيّار أبي الحكم. وقولهم: سيّار أبو الحكم وهمّ، وإتّما هو سيّار أبو حمزة الكوفي. كذلك رواه عبدالرزاق، عن الثوري، عن بشير، عن سيّار أبي حمزة؛ وسيّار أبو الحكم لم يسمع من طارق بن شهاب شيئاً، ولم يرو عنه" <sup>(٥٠)</sup>.

فالإمام الدارقطني رحمه الله لا يريد بقوله: "وسيّار أبو الحكم لم يسمع من طارق ابن شهاب شيئاً ولم يرو عنه" إعلال الحديث بالانقطاع؛ وإلّا لما كان لقوله: "سيّار أبو الحكم وهمّ، وإتّما هو سيّار أبو حمزة الكوفي" فائدة. والظاهر أنّ الإمام الدارقطني يعلّل الحديث بالقلب نتيجة خطأ وقع من بعض الرواة، وهذا ما يفسره قوله رحمه الله: "فرواه جماعة، منهم: مخلد بن يزيد، ووكيع، ويحيى بن آدم، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو أحمد الزبير، فقالوا كلّهم: عن سيّار أبي الحكم. وقولهم: سيّار أبو الحكم وهمّ". ودليل الدارقطني على وقوع الوهم: أنّ سيّار أبا الحكم لا يُعرف بالرواية عن هذا الشيخ الذي وردت الرواية عنه، وهو طارق بن شهاب، فمجيء الرواية بهذا السند قرينة عنده على وقوع الخطأ. وهذا الذي ذكرته عن الدارقطني أشار إليه الإمام أحمد رحمه الله بقوله: "إتّما هو سيّار أبو حمزة، وليس هو سيّار أبو الحكم؛ أبو الحكم لم يحدث عن طارق بشيء" <sup>(٥١)</sup>.

وقال أبو داود رحمه الله: "هو سيّار أبو حمزة، ولكن بشير كان يقول: سيّار أبو الحكم، وهو خطأ" <sup>(٥٢)</sup>.

<sup>(٤٨)</sup> سير أعلام النبلاء: (٤/٤٤٩). وينظر تذكرة الحفاظ: (٩١/١).

<sup>(٤٩)</sup> ينظر أيضاً الأمثلة التالية من كتاب العلل: (٣/٢٨١) مسألة رقم: [٨٦٨]، (٤/٥٢٠) مسألة رقم: [١٦١٠]، (٦/٥٩١) مسألة رقم: [٢٧٨٨]، (٦/٦٦٠) مسألة رقم: [٢٨٤٠].

<sup>(٥٠)</sup> العلل: (٥/١١٥-١١٦) سؤال رقم: [٧٦٢].

<sup>(٥١)</sup> العلل ومعرفة الرجال: (١/٣٢٩) فقرة رقم: [٥٨٨]. وقال الحافظ المزي رحمه الله: "وقال أحمد بن حنبل: هو سيّار أبو حمزة وليس قولهم سيّار أبو الحكم بشيء، أبو الحكم ما له ولطارق ابن شهاب، إتّما هو سيّار أبو حمزة". تهذيب الكمال: (١٢/٣١٦). وهذه الرواية أقوى في الدلالة على وقوع قلب في السند.

<sup>(٥٢)</sup> ينظر تهذيب الكمال: (١٢/٣١٦). وقد رواه في سننه عن سيّار أبي حمزة، كتاب الزكاة، باب: في الاستغفار، حديث رقم: [١٦٤٥].

وقد ذكر الإمام البخاري رحمه الله أنّ سيّار أبا الحكم قد روى عن طارق بن شهاب<sup>(٥٣)</sup>، وتعقبه الدارقطني بقوله: "قول البخاري: إنّ سمع طارق بن شهاب وهمّ منه وممن تابعه على ذلك<sup>(٥٤)</sup>، والذي يرويه عن طارق هو سيّار أبو حمزة، قال ذلك أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما"<sup>(٥٥)</sup>.

**رابعاً:** وسئل الدارقطني أيضاً عن حديث عروة، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: **استفتحت الباب ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي، فمشى في القبلة، إمّا عن يمينه، وإمّا عن يساره، حتّى فتح الباب، ثمّ رجع إلى مصلاه؟** فقال رحمه الله: "يرويه بُرد بن سنان، واختُلف عنه: فرواه يزيد بن زريع، وحاتم بن وردان، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وحماد بن سلمة، وعليّ بن عاصم، عن بُرد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وحدّث به شيخ - كان بمصر - يقال له: بكار بن محمّد بن شعبة، لا يَضْبِطُ، عن يزيد بن زريع، عن بُرد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وَوَهَمَ فِيهِ عَلَى يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ. وَالْمَحْفُوظُ: عَنْ بُرْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ وَبُرْدٌ لَمْ يَسْمَعْ عَنِ هِشَامِ شَيْئاً"<sup>(٥٦)</sup>.

الشاهد من هذا المثال قول الإمام الدارقطني رحمه الله: "وبُرد لم يسمع عن هشام شيئاً"، وليس مقصوده إعلال هذه الرواية بالانقطاع بين بُرد بن سنان وهشام، وإمّا استدلال على وقوع الخطأ بأنّ بُرد لا يُحْفِظُ له سماع من هشام، وقد اتّهم بذلك بكار بن محمّد بن شعبة، وهذا ما يؤكده قوله: "ووهم فيه على يزيد بن زريع"، وهذا الوهم ناتج لقلة ضبط بكار بن محمّد لما يرويه كما أشار إلى ذلك الدارقطني أيضاً<sup>(٥٧)</sup>.  
ثمّ إنّ قول الدارقطني رحمه الله: "والمحفوظ: عن بُرد، عن الزهري"، ليس تصحيحاً لرواية بُرد عن الزهري، وإمّا مقصوده أنّ بُرداً معروف بالرواية عن الإمام الزهري.

وقد ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي عن الجوزجاني رحمه الله أنّه ذكر قوماً رووا عن الزهري قليلاً أشياء يقع في قلب المتوسّع في حديث الزهري أنّها غير محفوظة، منهم: بُرد بن سنان<sup>(٥٨)</sup>، ولهذا قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "لم يرو هذا الحديث أحدٌ عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم غير بُردٍ، وهو حديث منكر، ليس يحتمل الزهري مثل هذا الحديث"<sup>(٥٩)</sup>.

(٥٣) ينظر التاريخ الكبير: (١٦١/٤) ترجمة رقم: [٢٣٣٣].

(٥٤) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وقد تبع ابن حبان البخاريّ، فقال في الثقات: سيّار بن أبي سيّار أبو الحكم الواسطي العنزي... روى عن طارق بن شهاب... وتبع البخاريّ أيضاً في أنّه يروي عن طارق: مسلمٌ في الكنى، والتسائيّ، والدولابيّ، وغير واحد، وهو وهمٌ كما قال الدارقطني". تحذيب التهذيب: (١٤٣/٢). وينظر الكنى والأسماء للإمام مسلم: (٢٤٠/١) ترجمة رقم: [٨٠٩]، والثقات لابن حبان: (٤٢١/٦). والظاهر أنّ الحافظ رحمه الله وهمّ في عدّه الدولابيّ ممّن تبع البخاريّ؛ فقد روى في الكنى: (٣٠١/١) عن عبدالله بن أحمد قول أبيه المتقدم دون أن يعترض عليه، وممن تبع البخاري على قوله الإمام أبو حاتم الرازي أو ابنه، فقد قال في الجرح والتعديل (٢٥٤/٤): "سيّار أبو الحكم، وهو سيّار بن وردان العنزي، روى عن طارق بن شهاب، وأبي وائل، والشعبي، وعبدالله بن يسار، وأبي هبيرة. روى عنه الثوري، وشعبة، وعبيدالله بن عمر، وبشير بن سلمان، سمعتُ بعض ذلك أبي، وبعضه من قبلي".

(٥٥) المؤتلف والمختلف: (١٢٢٠/٣).

(٥٦) العلل: (١٠٨-١٠٧/١٤) سؤال رقم: [٣٤٥٥].

(٥٧) لم أجد من ترجم لبكار هذا، إلا ما ذكره الحافظ رحمه الله عن ابن القطان أنّه لا يُعرف. ينظر لسان الميزان: (٣٣٣/٢) ترجمة رقم: [١٥٥١].

(٥٨) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب: (٤٨٣/٢) عثر.

فمما سبق تبين أنّ الغفلة عن لغة الأئمة يؤدّي إلى فهم خاطئ لمرادهم - وبخاصة في مسائل العلل الدقيقة كهذه -، فإنّ مسائل العلم بعامة ينبغي أن تحرر وفق منهج علمي، ولو كان المعوّل عليه في تحقيق أي مسألة علمية على أقوال الرجال وشهرتهم بين الأوساط العلمية، لما تردد طالب علم - فضلا عن عالم - في تقديم قول الإمام البخاري وأمثاله من النقاد على غيرهم.

### المبحث الثاني: الاحتياجات التدريبية لطلبة الحديث للتأسيس لهذه الفكرة

يعتبر هذا المبحث هو المحور الأساس في هذه الدراسة، إذ الفكرة قائمة على "الاهتمام برصد الاحتياجات التدريبية للمتخصصين والمتعلمين والمهتمين بعلوم السنة النبوية... حرصا على تحقيق التكوين العلمي الشامل والراسخ في هذا المجال، الذي يقوم على أركان ثلاثة؛ وهي:

أولا: البناء المعرفي لعلوم السنة النبوية، وما تتضمنه من حقائق ومفاهيم وتعميمات ونظريات، إذ إنّ اكتمال العلم لا يتحقق إلا بالفهم العميق وامتلاك منهج التفكير العلمي الصحيح.

ثانيا: الإتقان المهاري لأساليب التعامل مع علوم السنة النبوية، من حيث امتلاك مهارات التخريج، ومهارات الحصول على المعرفة ونقدها وتوليدها وتوظيفها.

ثالثا: التمثل الوجداني والقيمي القائم على تقدير قيمة السنة النبوية، والحرص على نشرها، والدفاع عنها، والذبّ عن حياضها، بمنهجية علمية راسخة، ترد - بالدليل والبرهان - الشبهات والأباطيل التي تشاع حولها"<sup>(٦٠)</sup>.

وسأتناول هذا المبحث في مطلبين، المطلب الأول أعرج فيه على مقدمات نظرية مهمة حول الاحتياجات التدريبية من حيث المفهوم والهدف والأهمية، وأما المطلب الثاني سأتناول فيه الجانب التطبيقي من التدريب المنشود.

### المطلب الأول: مقدمات نظرية.

#### ١ / مفهوم الاحتياجات التدريبية:

سأنقل مجموعة من النصوص الواردة في بيان مفهوم الاحتياجات التدريبية الوظيفية، ثم أقتبس منها ما يصلح أنّ ينزل على مجال النقد الحديثي<sup>(٦١)</sup>.

---

(٦٠) العلل: (٤٠٠/٢) سؤال رقم: [٤٦٧]. ويراجع أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي: (٤٨٧/٥) حديث رقم: [٦١٥٢]. ويؤدّ بن سنان ضعفه علي بن المدني كما في تهذيب الكمال: (٤٦/٤)، ووثقه ابن معين، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي: كان صدوقا. ينظر الجرح والتعديل: (٤٢٢/٢). وقال ابن حبان رحمه الله: "كان ردئ الحفظ". مشاهير علماء الأمصار: (ص/٢٤٥).

(٦١) الاحتياجات التدريبية لطلبة علوم السنة النبوية: (ص/٦)، إعداد مركز إحسان للدراسات السنة النبوية، طبع مركز إحسان للدراسات السنة النبوية بالملكة العربية السعودية المدينة - جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م).

(٦٢) للأمانة العلمية فقد اهتمت لهذه النصوص من خلال رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (دكتوراه)، من إعداد الطالب سلطان مسفر مبارك الصاعدي، تحت الإشراف الدكتور أحمد عبدالفتاح ضليمي، بقسم التربية بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، للعام

يقول حسن أحمد الطعاني: "هي مجموعة الأهداف والتغيرات المطلوب إحداثها في معلومات وخبرات العاملين، لجعلهم قادرين على شغل وظائفهم وأداء واجباتهم على الوجه الاكمل، وتطوير مهاراتهم واتجاهاتهم، والوصول بها إلى درجة عالية من الكفاءة"<sup>(٦٢)</sup>.

وعرفها مُجدَّ عبدالرحيم عدس بأنَّها: "الفرق بين الأداء المطلوب والأداء الموجود"<sup>(٦٣)</sup>. ويقول مُجدَّ الحمامي: "هي أنواع التغيرات أو الإضافات المطلوب إدخالها على السلوك الوظيفي للفرد، وعلى أسلوب أدائه عن طريق التدريب"<sup>(٦٤)</sup>.

ويعرف عمر الجوهرى التدريب بقوله: "نشاط مخطط له، يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة، من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات، ومعدلات الأداء وطرق العمل والسلوك والاتجاهات، ممَّا يجعل هذا الفرد أو تلك الجماعة لائقين للقيام لأعمالهم بكفاءة، ومقدرة ونتاجية عالية"<sup>(٦٥)</sup>.

تتفق هذه التعريفات على ضرورة إدخال تغيرات على الأداء الحالي من أجل تحقيق ما هو أفضل، وأنَّ ذلك يتحقق من خلال التدريب المستمر حتى تحقيق الغاية المنشودة.

وانطلاقاً ممَّا تقدّم يمكن تعريف الاحتياجات التدريبية في مجال بحثنا كالتالي:  
"الجهود التنظيمية التي تهدف إلى تحسين قدرة الباحث في مجال النقد الحديثي على التعامل الإيجابي مع نصوص الأئمة النقاد، وتشكيل خبرة عميقة من خلال تدريب مستمر على كتبهم، تؤهله إلى الفهم الصحيح لنصوصهم".

## ٢ / الأهداف من التدريب:

انطلاقاً من التعريف المختار للاحتياجات التدريبية، يمكن أن نلخص الأهداف من التدريب في النقاط التالية:  
١ / الاهتمام برفع مستوى الوعي لدى الباحثين وطلبة العلم، من خلال ترسيخ مكانة نقاد الحديث في نفوسهم.

٢ / إعداد باحثين وطلبة للقيام بثورة على الموروث العلمي غير المبني على أسس علمية متينة، وذلك من أجل تصحيح المسار العلمي في مجال النقد الحديثي.

٣ / تطوير قدرات الطالب ومهاراته، وذلك من خلال التحليل المستمر لنصوص النقاد.

٤ / توثيق العلاقة بين الطالب ونقاد الحديث.

٥ / التأكيد على التزام منهج الأئمة النقاد، والفهم عنهم فيما يكتبون، والتزام التآني في البحث والمدارسة<sup>(٦٦)</sup>.

---

الجامعي (١٤٣٤-١٤٣٥هـ)، تحت عنوان: "الاحتياجات التدريبية لإعداد وتأهيل المصلحين الأسريين في المملكة العربية السعودية مع تقديم برنامج مقترح للإعداد والتأهيل".

(٦٢) التدريب: مفهومه وفعالياته: (ص/٢٩). دار الشروق عمان الأردن، طبعة (٢٠٠٢م).

(٦٣) المعلم الفاعل والتدريس الفعال: (ص/١٤). درا الفكر بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٦م).

(٦٤) التدريب أثناء الخدمة في المجال التربوي: (ص/١٦). مركز الكتاب القاهرة، طبعة سنة (١٩٩٩م).

(٦٥) الإدارة: (ص/٢٦١). شركة الطوخي للنشر القاهرة (١٩٨١م).



### ٣/ أهمية معرفة الاحتياجات التدريسية:

تكمن أهمية معرفة الاحتياجات التدريسية في النقاط التالية:

- ١/ تحسين مستوى التحليل والتركيز لدى الطالب من خلال الحصص التدريسية.
- ٢/ زيادة الفعالية تجاه نصوص الأئمة النقاد ومصنفاتهم.
- ٣/ تقليص نسبة الاعتراض على الأئمة النقاد في أحكامهم.
- ٤/ استقرار الطالب على منهج علمي قوي، مبني على تفسير أقوال الأئمة النقاد في إطار منهجهم العام.
- ٥/ رفع معنويات الطالب، من خلال اكتساب القدرة على فهم نصوص الأئمة النقاد.

### المطلب الثاني: الجانب التطبيقي من التدريب المنشود

لقد وردت نصوص كثيرة عن أهل العلم تؤكد على أنّ النقد مبني على عدة عناصر منها الفهم، ومن ذلك الآتي:

يقول الإمام أبو حاتم الرازي في معرض رده على من تعجب من اتفاق أئمة النقد في أحكامهم: "وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا"<sup>(٦٧)</sup>.

يقول الحاكم النيسابوري رحمه الله: "إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقيح عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"<sup>(٦٨)</sup>.

فإذا كان النقد صادرا عن فهم عميق، ومعرفة تامة بالواقع الحديثي أساسا، فالواجب أن يُدرب الطالب على فهم كلام الأئمة النقاد، وعدم التسرع إلى تفسيره تفسيراً خاطئاً أو مخالفته.

وتتلخص النظرة الاستشراعية من أجل تكوين الطالب تكويناً علمياً مؤسساً في العناية بمحورين أساسيين، وهما:

### المحور الأول: الجانب الذهني للطالب.

العناية بهذا المحور يمكن أن تتلخص في النقاط التالية:

**أولاً: الإكثار** - أثناء عملية التدريب - من إيراد النصوص الدالة على تفوق الأئمة النقاد وسبقهم في مجال النقد، مما يشكل لدى الطالب القناعة التامة بضرورة التسليم لهم، وذلك أنّ الشيء إذا تكرر تقرر، ومن الأقوال في ذلك الآتي:

(٦٦) البند الأخير مقتبس من كتاب التحذير من التوارد على قول دون الرجوع إلى مصادره: (ص/٥)، للدكتور محمد عوامة. دار المنهاج جدة، ودار اليسر المدين المنورة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

(٦٧) الجرح والتعديل: (١/٣٥٠).

(٦٨) معرفة علوم الحديث: (١/٢٣٥). تحقيق أحمد فارس سلوم، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١/ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "...فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه" (٦٩).

٢/ مال نقله الحافظ السخاوي رحمه الله عن الحافظ العلائي رحمه الله في معرض كلامه عن الأئمة النقاد: "منحهم الله تعالى التبخر في علم الحديث والتوسع في حفظه، كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل: أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى ومن الدارقطني والبيهقي، ولم يجرى بعدهم مساوٍ لهم ولا مقارب، أفاده العلائي، وقال: فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً؛ لما أعطاهم الله تعالى من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عُدل إلى الترجيح" (٧٠).

٣/ وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفته، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالأنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكاً، أو كذاباً أو نحو ذلك. فالحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقتهم وأمانتهم ونصحهم" (٧١).

ثانياً: تعميق التحلي بخلق الصبر لدى الطالب وعدم التسرع في تفسير كلام الأئمة النقاد، وهذا كفيل بأن ينمي في الطالب هذا الخلق الفاضل، الذي هو من أخلاق النفس يمتنع به من فعل ما لا يحسن ولا يجمل (٧٢).

ثالثاً: تعميق التحلي بخلق التواضع، وفي الحديث: «ما تواضع أحد لله إلا رفعه» (٧٣)، ولا شك أنّ التواضع يقود الطالب إلى الاستسلام للحق وترك الاعتراض عليه، كما قال ﷺ: «الكِبْر بَطْر الحق وغمط الناس» (٧٤).

رابعاً: حسن الظن بالأئمة النقاد، ذلك أن الظن الحسن داعي للوفاق، وحامل على حسن التعامل مع نصوصهم ومصطلحاتهم.

هذه بعض الجوانب التي ينبغي أن تنمي في الطالب أثناء عملية التدريب، وننتقل بعد ذلك للحديث عن المحور الثاني، وهو الجانب التطبيقي من التدريب.

(٦٩) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٧١١/٢).

(٧٠) فتح المغيث شرح ألفية الحديث: (١٠٢/٢). دراسة وتحقيق الدكتور عبدالكريم الحضير، والدكتور محمد بن عبدالله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ). وينظر النكت لابن حجر: (٨٤٧/٢).

(٧١) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث لأحمد شاكر: (٢٨٦/١). تعليق الشيخ الألباني، وعناية علي الحسن الحلبي، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

(٧٢) ينظر مدارج السالكين لابن القيم: (١٦٢/١-١٦٣). دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ).

(٧٣) أخرجه الترمذي في الجامع من حديث أبي هريرة ؓ، كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في التواضع، حديث رقم: [٢٠٢٩]، وقال: حديث حسن صحيح.

(٧٤) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عبدالله بن مسعود ؓ، كتاب الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيان، حديث رقم: [٩١].

## المحور الثاني: الجانب التطبيقي من التدريب

مما لا شك فيه أن أعظم عمل قام به الأئمة النقاد هو الحفاظ على سنة رسول الله ﷺ صافية نقية، فبينوا الأصيل من الدخيل، وهذا معلوم عند العام والخاص، فكان الواجب على المهتمين بالنقد الحديثي العناية بالحفاظ على فهوم النقاد في هذا المجال، وهو جانب عظيم من جوانب الاهتمام بسنة رسول الله ﷺ أيضاً، إذ الانحراف عن فهوم النقاد قد يؤدي إلى نتائج عكسية في عملية النقد، فيقبل المعلول أو يعزل المقبول، وهذا الجانب - الفهم الصحيح - هو العاصم من الشطط في تفسير كلام الأئمة النقاد، وهو من الأهمية بمكان، وتزداد أهميته في هذا الزمن الذي كثرت فيه الاعتراضات عليهم، وكان الأولى إعمال النظر بعمق للكشف عن مرادهم، وتتأكد الحاجة إلى مثل هذه التدريبات أمام تجرؤ غير المتخصصين على الخوض في تفسير كلام الأئمة النقاد على غير بينة، بما لا يتفق مع أسس الفهم الصحيح، الأمر الذي يستوجب تحرك أهل الاختصاص إلى دفع الأضرار الناتجة عن هذا العبث بالتراث النقدي عند علماء الحديث، من خلال بيان المنهج العلمي في تفسير نصوصهم، إلى أن يصبح هذا المنهج جزءاً من ثقافة الأوساط المهتمة بالدراسات النقدية، ووسيلة لتحسين الطالب من المفاهيم الخاطئة لكلام الأئمة النقاد.

وفيما يلي بيان الجانب التطبيقي لتمكين الطالب من فهم صحيح لكلام ونصوص نقاد الحديث، وبتلخيص في النقاط الآتية:

**أولاً:** تدريب الطالب على التريث وعدم الاستعجال في تفسير ما يُقرأ، وضرورة التأمل فيما يُقرأ، من خلال تكرار قراءة للنص، لكي يتمكن من الوصول إلى المعنى المراد للناقد، ويحضرني في هذا المقام ما نقله الخطيب البغدادي عن أئمة النقد أنهم لم يكونوا يتعجلون الحكم على الحديث، قال رحمه الله: "من الأحاديث ما تخفى علته، فلا يُتوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن"، ثم روى بسنده عن ابن المديني رحمه الله قوله: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"<sup>(٧٥)</sup>.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ترمينات مستمرة، يطلب فيه الأستاذ من الطالب قراءة نص من النصوص النقدية، ثم يقوم الأستاذ بطرح جملة من الأسئلة التي يستطيع من خلالها التعرف على مدى فهم الطالب للنص<sup>(٧٦)</sup>.

**ثانياً:** طرح أسئلة ذات طبيعة تعليمية وتوجيهية، والمقصود من ذلك: أسئلة تقود الطالب إلى فهم كلام الأئمة النقاد فهماً موافقاً لمرادهم، أو على أقل تقدير تشكك الطالب فيما جرح إليه من تفسير بعيد عن مراد النقاد، كمن يفسر قول الترمذي رحمه الله: "حسن صحيح" بورود الحديث من طريقين، أحدهما بسند صحيح والآخر

(٧٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (ص/٣٩٩). بعناية صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٧٤١٧هـ-١٩٩٦م).

(٧٦) وهنا أيضاً أنه إلى أن الأستاذ المرجو منه التأسيس إلى فهم صحيح ينبغي أن يكون متمرساً في مجال النقد الحديثي، ذا علاقة متينة بكلام النقاد، خبيراً بلغتهم ومصطلحاتهم، وإلا كان أداة للهدم وليس أداة للبناء، ومن ثم سنقع في حلقة مفرغة، وفاقد الشيء لا يعطيه.

بسند حسن، رغم أنّ هذا التفسير بعيد عن مراد الترمذي، فيورد الأستاذ سؤالاً على الطالب مفاده: كيف يمكن تفسير قول الترمذي بورود الحديث بإسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن إذا ما قال: "حسن صحيح غريب" والغريب ما ورد من طريق واحد؟

فلا شك أنّ مثل هذه الأسئلة التوجيهية تقود الطالب إلى التفكير والتراجع عن العجلة في تفسير نصوص النقاد ومصطلحاتهم، والنظر فيها نظرة ثاقبة فاحصة، وهذا النوع من الأسئلة من أساليب النبي ﷺ في التعليم، فرما سأل "أصحابه عن الشيء وهو يعلمه، وإتّما يسألهم ليثير فطنهم، ويحرك ذكاءهم، ويسقيهم العلم في قالب الحاجة، وليختبر ما عندهم من العلم.

ومن نماذج ذلك: قوله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَإِنَّمَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ فَحَدِيثُ نَبِيِّ مَا هِيَ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّمَا النُّخْلَةُ فَاسْتَحْيَيْتُ ثُمَّ قَالُوا حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ هِيَ النُّخْلَةُ»<sup>(٧٧)</sup>.

ثالثاً: القراءة المستمرة في كتب النقد التي ألفها الأئمة النقاد، وهذا كفيلاً بأن يحقق الآتي:

١/ التحقق من ثبوت النص الذي يراد فهم مدلوله عن الناقد، وذلك من أجل استجلاء الحقائق؛ فإنّه قد يُتوارد على نقل قول أحد النقاد دون الرجوع إلى المصادر الأصيلة التي نقلته، فيقع تحريف في النقل بسبب التقليد، وهذا يدعو حقيقة إلى ضرورة التيقظ والتحري، وقد قال الإمام أبو بكر الحازمي رحمه الله: "آفة العلوم التقليد"<sup>(٧٨)</sup>، "يريد: هذا الذي عبّرت عنه بالتوارد، وأخذ قول العالم بالتسليم، فيتوارد الخالف مع السالف على أمر ما، لا سيما إذا كان الأوّل إماماً، حتى إذا جاء متأخراً يريد أن يكشف عن جليّة هذا القول، صعب عليه مخالفة (تبار) قويّ أمامه توارد الأئمة على خلافه"<sup>(٧٩)</sup>.

ومن ذلك توارد الإمام البيهقي مع شيخه الحاكم النيسابوري في نقل كلام الإمام البخاري في عكرمة بن عمار اليمامي، وبيانه كالآتي<sup>(٨٠)</sup>:

قال الحاكم رحمه الله عند ترجمة عكرمة: "قال ابن المديني: سألتُ يحيى بن سعيد عن أحاديث عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، فضعفها، وقال: ليست بصحاح. وقال عبدالله بن أحمد: قلت لأبي: هذا من يحيى أو عكرمة؟ فقال: لا، بل من عكرمة. وقال البخاري: لم يكن عنه كتاب، فاضطرب حديثه"<sup>(٨١)</sup>.

(٧٧) الدكتور أحمد قوشتي عبدالرحيم، أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية: (ص/١٥٥). مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، المدينة المنورة - جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع، منها: كتاب العلم، باب: قول المحدث حدّثنا أو أخبرنا أو أنبأنا، برقم: [٦١]، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة والنار، باب: مثل المؤمن مثل النخلة، برقم: [٢٨١١] من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. (٧٨) شروط الأئمة الخمسة: (ص/١٢٢). تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى (١٣١٤هـ). (٧٩) التحذير من التوارد على قول دون الرجوع إلى مصادره، محمد عوامة: (ص/٩). (٨٠) اهتديت إلى المثال من كتاب التحذير من التوارد للدكتور محمد عوامة: (ص/١٦).

"هكذا جاء كلام الحاكم وترتيبه للنقول، وحكاية الأقوال، وعكرمة بن عمار هذا روى له مسلم عدة أحاديث عن أبي زميل سماك بن الوليد الحنفي، عن ابن عباس، ومنها: حديث عرض أبي سفيان زواج ابنته أم حبيبة على النبي ﷺ" (٨٢).

وقال البيهقي رحمه الله عقب تخريج الحديث: "رواه مسلم في الصحيح عن عباس بن عبدالعظيم وأحمد بن جعفر. فهذا أحد ما اختلف فيه البخاري ومسلم بن الحجاج، فأخرجه مسلم وتركه البخاري، وكان لا يحتج في كتابه الصحيح بعكرمة بن عمار، وقال: لم يكن عنده كتاب فاضرب حديثه".

"هذا هو لفظ الحاكم السابق، أخذه البيهقي ولم يعزه إليه، ولو أنّ البيهقي كان ينقل عن (الضعفاء الكبير) مباشرة للبخاري، أو عمّن ينقل عن البخاري بالسند كالعقيلي، والدولابي، وابن عدي لما وقع في هذا التوارد المخلّ، فلفظ البخاري عند العقيلي وابن عدي فيه تقييد اضطراب عكرمة بن عمار فيما يرويه عن يحيى بن أبي كثير خاصة، وحديث عرض زواج أم حبيبة من رواية عكرمة عن أبي زميل سماك بن الوليد الحنفي، فسلم إسناد مسلم من الخلل" (٨٣).

وعند الرجوع إلى الضعفاء الكبير (٨٤) للعقيلي، نجدّه ينقل بسنده عن البخاري قوله: "عكرمة بن عمار يضرب (٨٥) في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب".

وكذا الحافظ ابن عدي، فقد روى بنده عن البخاري أنه قال: "عكرمة بن عمار أبو عمار اليمامي العجلي، مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير ولم يكن عنده كتاب، وقد روى عنه سفيان الثوري" (٨٦).

فلا شك أنّ توارد البيهقي مع شيخه الحاكم النيسابوري فيما نقلاه عن البخاري يختلف بين ما أسنده العقيلي وابن عدي عنه، وكانت النتيجة أنّ البيهقي رحمه الله قد أعلن حديث مسلم من جهة، وادعى أنّ البخاري قد ترك عكرمة بن عمار، بينما الواقع غير ذلك تماما، وعليه فإنّ تدريب الطالب على التثبت من النقول التي يقف عليها لأئمة النقد من الضرورة بمكان.

٢/ تحصيل الملكة النقدية، من خلال المطالعة المستمرة لكلام النقاد، للتفقه بفقهمهم، والتفهم بفهمهم (٨٧)، وفي هذا يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِم المذاكرُ به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه، كأحمد، وابن

(٨١) المدخل إلى الصحيح: (١١٧/٤) ترجمة رقم: [١٦]. تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الإمام أحمد القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

(٨٢) محمّد عوامة، التحذير من التوارد على قول دون الرجوع إلى مصادره، لمحمد عوامة: (ص/١٦).

(٨٣) المرجع نفسه: (ص/١٧).

(٨٤) (١٠٧٩/٣) ترجمة رقم: [١٤١٨]. تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار الصمعي الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

(٨٥) هكذا ورد هذا اللفظ، وما ذكره ابن عدي يبين المراد.

(٨٦) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢٧٢/٥). تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

(٨٧) ينظر الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (ص/٣٦).

المديني، وغيرها، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفَقَّهَتْ نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه<sup>(٨٨)</sup>.

٣/ التعرف على المصطلحات النقدية التي يستعملها النقاد، وهذا أيضا كفيل بأن يُعَرِّفَ الطالب على كيفية تطبيقهم لقواعد نظرية، ومعرفة تنزيلها على الروايات والأسانيد، وهذا ينتج عنه الدقة في استخدام المصطلحات من جانب، ومن جهة أخرى فيه إعادة لتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة، مما يؤدي إلى ضبط الحركة العلمية، وترسيخ معايير دقيقة في تناول قضايا النقد الحديثي، وهذا لا بد منه في ضبط عملية الفهم<sup>(٨٩)</sup>.

٤/ تمكين الطالب من الاطلاع على نصوص الأئمة بصورة مباشرة، ولا شك أنّ هذا فيه تأسيس لحب الاطلاع والقراءة في كتب النقاد.

رابعا: الاطلاع على الدراسات التي تهتم ببيان مناهج الأئمة في النقد الحديثي، فلا شك أنّ مثل هذه الدراسات تنير الدرب للطالب للوقوف على مقاصد الأئمة، وتساعد على فهم نصوصهم في علوم الحديث عموما ومجال النقد خصوصا، وإلقاء الضوء على الحقائق العلمية المتعلقة بنصوصهم.

وأقصد بذلك الدراسات ذات النظرة العميقة الفاحصة، التي تعتمد في كشف مراد النقاد من خلال تطبيقهم في كتبهم أو السؤال التي وجهت إليهم، لا تلك الدراسات السطحية المستعجلة، التي تنطلق من مسلمات مسبقة غير قائمة على بحث عميق.

ومن الدراسات الجادة التي يمكن للمدرب أن يوجه إليها الطالب: كتابات الدكتور حمزة عبدالله الملياري عموما، والدكتور الشريف حاتم العوني، والدكتور محمد عوامة، وغيرهم، وكذا الأطروحات الجامعية المتميزة التي تسيّر في هذا المجال.

خامسا: الثناء على الطالب المتميز في فهم كلام الأئمة النقاد وتشجيعه بمختلف الوسائل، وليس الثناء على أصحاب الفهم الصحيح "بمانع من تصحيح خطأ في مسألة علمية ما، سواء في فهم النص، أو معرفة الحكم، أو تنزيله على الواقع"<sup>(٩٠)</sup>، بل ذلك كفيل بيبث روح المنافسة عند غيره من أجل بدل الجهد من أجل الوصول إلى الفهم الصحيح، مع ضرورة مراعاة الفروق الذهنية بين الطلبة، ذلك أنّ هناك فروقا، واختلافات، وتفاوتا كبيرا بين الناس في قدراتهم العقلية المتنوعة من التعلم، والتذكر، والتحليل، والتركيب، وغيرها من الوظائف العقلية... أمّا تفاوت القدرات العقلية فهما وحفظا واستنباطا، فمن الأدلة عليها: قول النبي ﷺ: «فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ؛

(٨٨) شرح علل الترمذي: (٤٦٩/٢). تحقيق نور الدين عتر، در الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ-١٨٧٨م).

(٨٩) ينظر أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية للدكتور أحمد فوشتي عبد الرحيم: (ص/٦٤).

(٩٠) ينظر المرجع السابق: (ص/١٢٠).

فَإِنَّهُ رَبُّ مُبَلِّغٍ يَبْلُغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ»<sup>(٩١)</sup>، وقوله ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِيقَهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيقَهُ لَيْسَ بِفِيقِهِ»<sup>(٩٢)</sup>.

سادسا: تدريب الطالب على الروح النقدية، وتعويدته على الفهم والتدبر لما يقف عليه من نصوص الأئمة النقاد، "ويدخل في هذا الباب ما عُرف عنه ﷺ من الاعتماد على المحاورة، والمساءلة في التعليم، من أجل إثارة انتباه السامعين وتشويق نفوسهم إلى الجواب، وحضهم على إعمال الفكر للجواب"<sup>(٩٣)</sup>.

سابعا: ضرب الأمثال للطالب لتقريب الفهم إليه، وبخاصة إذا لم يستوعب تصرفات الأئمة النقاد، ذلك أن ضرب الأمثال وسيلة نافعة لتوضيح المعنى، "وإيصاله إلى ذهن السامع، وإحضاره في نفسه بصورة المثل الذي مثَّل به، فإنه قد يكون أقرب إلى تعقله وفهمه وضبطه واستحضاره له باستحضار نظيره، فإنَّ النفس تأنس بالنظائر والأشياء الأنس التام، وتنفر من الغربة والوحدة وعدم النظير؛ ففي الأمثال من تأنيس النفس وسرعة قبولها وانقيادها لما ضرب لها مثله من الحق أمر لا يجحده أحد ولا ينكره، وكلما ظهرت له الأمثال ازداد المعنى ظهورا ووضوحا، فالأمثال شواهد المعنى المراد، ومزكية له، فهي ﴿كَرَزَجٍ أَخْرَجَ شَطَطَهُ فَتَازَرَهُ فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهي خاصة العقل ولبه ثمرته"<sup>(٩٤)</sup>.

ويمكن الاستئناس بقصة أبي حاتم الرازي رحمه الله مع من سأله عن حكم بعض الأحاديث، فضرب له الأمثال ليقرّب له الفهم، قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سمعتُ أبي رحمه الله يقول: جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأيِ مِنْ أَهْلِ الفهمِ منهم، ومَعَهُ دَفْتَرٌ فَعَرَضَهُ عَلَيَّ، فَقُلْتُ فِي بَعْضِهَا: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ قَدْ دَخَلَ لِصَاحِبِهِ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ، وَسَائِرُ ذَلِكَ أَحَادِيثُ صَحَاحٍ، فَقَالَ: مَنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا كَذِبٌ، أَحْبَبْتُكَ رَاوِي هَذَا الْكِتَابِ بِأَيِّ غَلْطٍ وَأَيِّ كَذِبٍ فِي حَدِيثٍ كَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا مَا أَدْرِي هَذَا الْجِزْءُ مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ هُوَ، غَيْرَ أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ، فَقَالَ: تَدْعَى الْغَيْبَ؟ قَالَ قُلْتُ: مَا هَذَا ادْعَاءُ الْغَيْبِ، قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: سَلْ عَمَّا قُلْتُ مِنْ يَحْسُنُ مِثْلَ مَا أَحْسَنَ فَإِنَّ اتَّفَقْنَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَمْ تُجَازِفْ وَلَمْ نَقْلِهِ إِلَّا بِفَهْمٍ، قَالَ: مَنْ هُوَ الَّذِي يَحْسُنُ مِثْلَ مَا تَحْسُنُ؟ قُلْتُ: أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: وَيَقُولُ أَبُو زُرْعَةَ مِثْلَ مَا قُلْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: هَذَا عَجَبٌ. فَأَخَذَ فَكَتَبَ فِي كَاغِذٍ أَلْفَاظِي فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ،

(٩١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع، منها: كتاب العلم، باب: قول النبي ﷺ: "رُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"، حديث رقم: [٦٧]، ومسلم في كتاب القسامة والمحارِبين، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، حديث رقم: [١٦٧٩] من حديث أبي بكره، واللفظ للبخاري.

(٩٢) ينظر أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية: (ص/١٤٨-١٤٩)، وحديث: "نصر الله" أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم، حديث رقم: [٣٦٦٠]، والترمذي في الجامع، كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث رقم: [٢٦٥٦]، من حديث زيد بن ثابت، وقال الترمذي: "حديث حسن".

(٩٣) ينظر المرجع نفسه: (ص/١٥٤-١٥٥).

(٩٤) الإمام ابن القيم، أعلام الموقعين عن رب العالمين: (٢/٤٢٥). بعناية أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (رجب ١٣٢٣هـ).

ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت إنه باطل، قَالَ أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت إنه كذب، قَالَ أبو زرعة: هو باطل، وما قلت إنه منكر قَالَ: هو منكر كما قلت، وما قلت إنه صحاح قَالَ أبو زرعة: هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: فقد علمت أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نَبَهْرَجاً<sup>(٩٥)</sup> يحمل إلى الناقد فيقول هذا دينار نِهْرَج، ويقول لدينار: هو جيد، فان قيل له: من أين قلت إن هذا نِهْرَج هل كنت حاضراً حين يهرج هذا الدينار؟ قَالَ: لا فإن قيل له فأخبرك الرجل الذي يهرجه أي يهرجت هذا الدينار؟ قَالَ: لا، قيل: فمن أين قلت إن هذا نِهْرَج؟ قَالَ: علماً رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت له: فتحمل فصّ ياقوت إلى واحدٍ من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول مثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضوع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قَالَ: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً، قَالَ: لا، قَالَ: فمن أين علمت؟ قَالَ: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهبأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه<sup>(٩٦)</sup>.

ثامناً<sup>(٩٧)</sup>: اتخذ الحوار وسيلة للتعليم وتقريب الفهم، وهذا من أهم الوسائل لتقرير الفهم الصحيح لكلام الأئمة النقاد، "وفي السنة النبوية نماذج كثيرة من حوارات الرسول ﷺ، ومن ذلك حديث جبريل الطويل المشهور"<sup>(٩٨)</sup>، وأعظم ميزة في الحوار بين الطالب والأستاذ هو التبادل الآني والمباشر للأفكار والمفاهيم، وهذا من دون شك كفيل بتصحيح الفهم للطالب.

تاسعاً: هذا آخر عنصر أقتحه ضمن الاحتياجات التدريبية لطالب الحديث لتمكينه من الفهم الصحيح لكلام الأئمة النقاد، وأستهدف هنا بالخصوص الأستاذ أو المدرب، وذلك بالعناية والرجوع إلى ما جاء في كتاب الاحتياجات التدريبية لطلبة السنة النبوية في مجال مهارات النقد الحديثي وغيره، من إعداد مركز إحسان لدراسات السن النبوية، وهو عبارة عن دليل مهم جداً يمكن أن يُعدَّ "مصدراً تدريبياً متميزاً، ومرجعاً للمهارات الضرورية لعلوم السنة النبوية؛ وذلك نظراً لما تضمنه من مهارات متعددة، جاءت موصوفة بصورة علمية ومنهجية"<sup>(٩٩)</sup>.

(٩٥) النهرج: هو الباطل، والرديء من الشيء، ينظر لسان العرب (٢/٢١٧). دار صادر بيروت، الطبعة الأولى (١٠/٤١٠هـ).

(٩٦) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٩-٣٥١). بعناية عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة دار المعارف العثمانية بمجيد آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).

(٩٧) للأمانة العلمية استنتجت هذا البند والذي قبله من كتاب أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية للدكتور أحمد قوشتي، ينظر: (ص/١٥٨)، (ص/١٦٠).

(٩٨) ينظر المرجع نفسه: (ص/١٦١).

(٩٩) ينظر الكتاب المذكور: (ص/٩).



فمن أنبل ما تبناه مرك إحصان لدراسات السنة النبوية وحمله على عاتقه: "إنتاج المعرفة المتخصصة في علوم السنة وتوليدھا، والعناية بتطبيقھا، وتطويل أساليب عرضھا؛ لتتواءم مع احتياجات العصر، وتكوين العقلية الناقدة والمبدعة، القدرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع، والتفاعل معه منهجية علمية صحيحة، قوامها الفهم العميق للكتاب والسنة، وتقدير جهود العلماء، وإبراز كنوز الحضارة الإسلامية الفذة، بما جادت به من إبداعات وعلوم، جامعا بذلك مكونات المعرفة والمهارة والقيم"<sup>(١٠٠)</sup>.

---

(١٠٠) ينظر المرجع نفسه: (ص/٦).

## الخاتمة

وفي الختام أسجل نتائج البحث، مع ذكر بعض التوصيات أراها مهمة في مجال الدراسات النقدية الحديثة.

### أولاً: نتائج البحث:

- ١- أهمية نصوص النقاد في صنعة الأحاديث، ووجوب العناية بها.
- ٢- وجوب الفهم الصحيح لنصوص النقاد في إطار منهجهم العام، ومعرفة تامة بلغتهم النقدية.
- ٣- ضرورة توظيف نصوص النقاد في موضعها الصحيح، ولا يقصر بها عمّا أريد بها، ولا تحرف عن معناها المراد عندهم، ولا تحمّل فوق معناها.
- ٤- التمثيل عن الخطأ في فهم نص الناقد، أو تنزيله في غير محله، أو التقصير في توظيفه.

### ثانياً: أهم التوصيات:

مما يوصي به الآتي:

- أولاً: الاستمرار في تقديم برامج تدريبية لتلبية احتياجات طلبة الحديث الشريف، وبخاصة في مجال النقد الحديثي، وما له علاقة بصنيع الأئمة النقاد لفهم كلامهم.
- ثانياً: ضرورة الانتقال من الجانب النظري في مجال التدريب إلى الجانب التطبيقي.
- ثالثاً: ضرورة الاستعانة في إعداد البرامج التدريبية بالمتخصصين في هذا المجال. لضمان الطريقة الصحيحة أيضاً لإنجاح التدريب.
- هذا... وأسأل الله تعالى أن يمنّ علينا بالفهم الصحيح، والقلب السليم، والنية الصادقة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على نبيّنا وسيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## فهرس المصادر والمراجع

- ١- أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية للدكتور أحمد قوشي عبدالرحيم. مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، المدينة المنورة - جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).
- ٢- الاحتياجات التدريسية لطلبة علوم السنة النبوية، إعداد مركز إحسان للدراسات السنة النبوية، طبع مركز إحسان لدراسات السنة النبوية بالمملكة العربية السعودية المدينة -جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).
- ٣- اختصار علوم الحديث للإمام ابن كثير مع الباعث الحثيث لأحمد شاكر. تعليق الشيخ الألباني، وعناية علي الحسن الحلبي، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ٤- الإدارة لعمر الجوهري. شركة الطوخي للنشر القاهرة (١٩٨١م).
- ٥- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لأبي معاذ طارق عوض الله. مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٨م).
- ٦- أطراف الغرائب والأفراد للحافظ محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصّار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- ٧- أعلام الموقعين عن ربّ العالمين للإمام ابن القيم. بعناية أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (رجب ١٣٢٣هـ).
- ٨- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام للإمام تقي الدين ابن دقيق العيد. تحقيق سعد بن عبدالله آل حميد، درا المحقق للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).
- ٩- البحر الزخار، المعروف بمسند البزار للإمام أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- ١٠- البداية والنهاية للإمام ابن كثير الدمشقي. دار الفكر بيروت، (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
- ١١- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٢- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، نشر كلية الشريعة بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، طبع دار المأمون للتراث بيروت.
- ١٣- تاريخ يحيى بن معين رواية أبي الفضل عباس الدوري، بعناية الدكتور أحمد محمد نور سيف، من مطبوعات كلية الشريعة بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، ط ١ (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- ١٤- تحرير علوم الحديث للجديد للدكتور يوسف الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ١٥- التدريب أثناء الخدمة في المجال التربوي، لمحمد الحمادي. مركز الكتاب القاهرة، طبعة سنة (١٩٩٩م).
- ١٦- التدريب مفهومه وفعالياته لحسن أحمد الطعاني. دار الشروق عمان الأردن، طبعة (٢٠٠٢م).

- ١٧- تذكرة الحفاظ للحافظ عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٨- مقدمة الجرح والتعديل للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. بعناية عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة دار المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
- ١٩- تقريب التهذيب للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد حلب، ط ٣ (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- ٢٠- تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢١- تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ٢٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام يوسف بن عبدالرحمن المزني، بعناية الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٣ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ٢٣- التوارد على قول دون الرجوع إلى مصادره، للدكتور محمد عوامة. دار المنهاج جدة، ودار اليسر المدين المنورة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧).
- ٢٤- الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المشهور بصحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري بعناية أبي صهيب البكري، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع الرياض، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- ٢٥- الجامع المختصر من السنن عن النبي ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، المعروف سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- ٢٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي. بعناية صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ٢٧- الجرح والتعديل للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. بعناية عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة دار المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
- ٢٨- الجواهر النقي المطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقي للإمام علي بن عثمان المارديني، الشهير بابن الترمذي، دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، ط ١ (١٣٥٢هـ).
- ٢٩- الحديث الحسن لذاته ولغيره للدكتور خالد الدريس. دار أضواء السلف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
- ٣٠- السنن الكبرى للإمام أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، ط ١ (١٣٥٢هـ).

- ٣١- السنن للإمام أبي داود السجستاني، حققه وضبط نصه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
- ٣٢- السنن للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، بعناية فريق من بيت الأفكار الدولية، طبعة بيت الأفكار الدولية الرياض.
- ٣٣- سير أعلام النبلاء للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، بعناية شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٣ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ٣٤- شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي. تحقيق نور الدين عتر، درا الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ-١٨٧٨م).
- ٣٥- شرح موقظة الذهبي للدكتور الشريف حاتم العوني، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (ربيع الأول ١٤٢٧هـ).
- ٣٦- شروط الأئمة الخمسة للإمام أبي بكر الحازمي. تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى (١٣١٤هـ).
- ٣٧- الضعفاء الكبير، للإمام محمد بن عمرو بن موسى العقبلي، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار الصمعي الرياض، ط ١ (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
- ٣٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق وتخرىج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة الرياض، ط ١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ٣٩- العلل لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. تحقيق فريق من الباحثين، بعناية الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي، ط ١ (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- ٤٠- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، رواية المروذي، تحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية بومباي الهند، ط ١ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- ٤١- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، رواية عبدالله بن أحمد، تحقيق وتخرىج الدكتور وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني الرياض، ط ٢ (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- ٤٢- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد للدكتور حمزة عبدالله المليباري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط ١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
- ٤٣- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي. دراسة وتحقيق الدكتور عبدالكريم الخضير، والدكتور محمد بن عبدالله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ). وينظر النكت لابن حجر: (١٤٧/٢).

- ٤٤ - الكامل في ضعفاء الرجال ، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر بيروت، ط ٣ (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- ٤٥ - الكامل في ضعفاء الرجال للحافظ ابن عدي الجرجاني. تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- ٤٦ - كتاب الأسامي والكنى للإمام محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحاكم الكبير، دراسة وتحقيق يوسف ابن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
- ٤٧ - كتاب الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد بن منيع الزهري ، تحقيق الدكتور علي محمد عمر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، طباعة الشركة الدولية للطباعة مصر، ط ١ (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
- ٤٨ - كتاب العلل الكبير، للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق مجموعة من الباحثين، عالم الكتب بيروت، ط ١ (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
- ٤٩ - كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام محمد بن أحمد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- ٥٠ - كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام محمد بن أحمد بن حبان البستي، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
- ٥١ - كتاب المراسيل للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، بعناية شكر الله نعمة الله فوجاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- ٥٢ - الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، دراسة وتحقيق عبدالرحيم محمد القشقرى، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
- ٥٣ - الكنى والأسماء محمد بن أحمد الدولابي، حققه وقدم له أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم بيروت، ط ١ (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- ٥٤ - لسان العرب للإمام ابن منظر الإفريقي. دار صادر بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
- ٥٥ - لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط ١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- ٥٦ - مدارج السالكين للإمام ابن القيم. دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ).
- ٥٧ - المدخل إلى الصحيح للحاكم النيسابوري. تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الإمام أحمد القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- ٥٨ - المسند الصحيح المشهور بصحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع الرياض، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

- ٥٩- المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، المعروف بصحيح ابن حبان، للإمام محمد بن أحمد بن حبان البستي، بترتيب ابن بلبان، بعناية شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- ٦٠- المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، بعناية شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- ٦١- مشاهير علماء الأمصار للحافظ محمد بن أحمد بن حبان البستي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصور مصر، ط ١ (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- ٦٢- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، للإمام أحمد بن عبدالله العجلي، بترتيب الإمامين نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي، دراسة وتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، من دون ذكر دار الطبع.
- ٦٣- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري. تحقيق أحمد فارس سلوم، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ٦٤- المعلم الفاعل والتدريس الفعال، لمحمد عبدالرحيم عدس. درا الفكر بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٦م).
- ٦٥- المؤلف والمختلف للحافظ علي بن عمر الدارقطني، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- ٦٦- الناسخ والمنسوخ في الحديث للإمام عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين، حققه وعلّق عليه علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- ٦٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني. بعناية الدكتور نور الدين عتر، مكتبة الضباح دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- ٦٨- نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام الزيلعي. بعناية محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ومؤسسة الريان بيروت، والمكتبة المكية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- ٦٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).